بنك الكويت الوطني

الربع الثاني من العام 2019

مؤتمر المستثمرين/المحللين

15 يوليو 2019

بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الثاني من العام 2019

17 يوليو 2019

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الاثنين الموافق 15 يوليو 2019 الساعة الثالثة من بعد الظهر بالتوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيدة/ شيخة البحر – نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ جيم ميرفي – مدير عام المجموعة المالية

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز

من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes

عامل البدالة: اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثاني من العام 2019. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيدة/ إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرمس (EFG HERMES)، تفضلي إلينا.

إلينا سانشيز: أشكرك.

مساء الخير أو صباح الخير. معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرمس. اهلاً ومرحباً بكم جميعاً في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الثاني من العام 2019. ينضم إلينا اليوم نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيدة/ شيخة البحر، ومدير عام المجموعة المالية، السيد/ جيم ميرفي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

أمير حنا: شكرا إلينا على هذه المقدمة.

مساء الخير.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للنصف الأول / الربع الثاني من العام 2019.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطلعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا". ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

يبدأ جدول أعمال اليوم بتعليقات افتتاحية من قبل نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيدة/ شيخة البحر ثم يتبع ذلك كلمة المدير المالي للمجموعة السيد/جيم ميرفي، حيث سيتطرق إلى النتائج المالية للربع الثاني من العام بمزيد من التفاصيل. وبعد الانتهاء من العرض المقدم من قبل فريق ادارة البنك، سوف نرحب بتلقي جميع أسئلتكم والرجاء التفضل بكتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء المكالمة عبر منصة البث. كما يسعدنا متابعة الردود على اسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الالكتروني على

عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيدة/ شيخة البحر، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة لتوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شيخة البحر: شكراً لك أمير.

تحياتي لكم جميعاً، وشكراً لانضمامكم لنا اليوم.

أود أن ابدأ بتقديم تعليقاً موجزاً عن النتائج المالية الفصلية والنصف الأول من العام، ثم سأتبع ذلك بعرض بعض الملاحظات عن بيئة الاعمال ببعض المناطق الرئيسية لعملياتنا، واخيراً سأوافيكم بأحدث التطورات المتعلقة بتطبيق استراتيجيتنا.

استفاد ادائنا في الربع الثاني من العام من استمرار نفس الاتجاهات الايجابية التي شهدناها على مدار الفترات المالية السابقة، بدءاً من قوة الأداء الاقتصادي للسوق المحلي إلى المساهمة الملحوظة لعملياتنا الدولية والبنك الإسلامي التابع للمجموعة، بنك بوبيان. حيث سجلت المجموعة صافي ربح بقيمة 209.1 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2019، أي ما يعادل 689.7 مليون دولار امريكي بنمو سنوي بلغت نسبته 12.5 في المائة. وخلال الربع الثاني من العام، ارتفع صافي الربح إلى 101.4 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبتها 9.9 في المائة مقارنة بالربع الثاني من العام 2018.

وما زلنا نواصل المضي قدماً في اتباع مسارنا الاستراتيجي للحفاظ على ريادتنا على مستوى السوق الكويتي والعمل على ترسيخها وتنمية وتنويع عملياتنا وفقاً لأنشطة الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة.

وعلى مستوى الكويت، ما زلنا نتوقع نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي بنسبة تتراوح ما بين 2.5 إلى 2.8 في المائة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021. أما بالنسبة للقطاع النفطي، سيظل النمو ضعيفاً على خلفية قيام منظمة الأوبك وحلفائها مؤخراً بتمديد اتفاقية خفض الإنتاج حتى مارس 2020.

من جهة أخرى، انتعش نمو الائتمان بدعم من السياسة النقدية التيسيرية للبنك المركزي، حيث قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الفائدة أربع مرات فقط على الرغم من رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة تسع مرات، كما قام المركزي بتخفيف القيود على سقف القروض الشخصية في أواخر العام الماضي. أما الإنفاق الاستهلاكي فانه آخذ في الارتفاع، وفي ظل وجود عدد كبير من المشاريع الحكومية في طور الترسية، يتزايد الائتمان المقدم للشركات بوتيرة سريعة.

وعلى الرغم من ان اسناد المشاريع لم يرتقي مؤخراً لمستوى تطلعاتنا، إلا أننا مازلنا نحتفظ بتفاؤلنا تجاه تحسن النشاط الاقتصادي نظراً لحجم المشاريع قيد الاعداد التي سيتم اسنادها بما يوفر آفاق نمو جيدة. حيث نعتبر التباطؤ الأخير في اسناد المشاريع بمثابة مرحلة لتوحيد الأعمال عقب المرحلة السابقة من دورة الانفاق التي شهدت تنفيذاً قوياً للمشاريع. وما زلنا نرى توافر كافة محركات الإنفاق الحكومي بدءاً من الحاجة لتحسين البنية التحتية الحالية إلى توافر الإرادة والقدرة المالية لدى الحكومة لتقوم بإنجاز ذلك.

يظل بنك الكويت الوطني في طليعة الجهات المعنية بخطة التنمية الوطنية في الكويت ويتميز بمكانة مميزة تؤهله للاستفادة من ذلك باعتبار هيمنتنا على صعيد إدارة وترتيب وتنفيذ الصفقات المالية الكبرى.

كما أن هناك موطن قوة رئيسي آخر يتمتع به بنك الكويت الوطني على المستوى المحلي، ألا وهو بنك بوبيان. حيث يحتفظ بنك بوبيان بمكانته كمساهم رئيسي في إستراتيجيتنا للتنويع بما يوفره للمجموعة من ميزة تنافسية هامة في السوق المحلية بما يؤهلنا للدفاع عن حصتنا السوقية وتوسعتها.

وبالانتقال إلى عملياتنا خارج الكويت، لقد شهدنا مساهمة مطردة من عملياتنا العالمية والتي بلغت حتى الان 26 في المائة في النصف الأول من العام 2019.

وكما تعلمون جمعياً، بدأنا تطبيق استراتيجية التوسع منذ فترة طويلة، لذا فإننا لا نتحمل أي مخاطر توحيد أو تكامل أنشطة الأعمال في المستقبل، بل على العكس من ذلك، تقترب جميع أعمالنا فى المناطق الجغرافية من مرحلة النضوج، وبالتالى ينصب تركيزنا في الوقت الحاضر على كيفية الحصول على أعلى مستويات المساهمة من ذلك النموذج المتنوع.

ونظراً لضيق الوقت، سأركز فقط على أثنين من أهم الأسواق والتي يتوافر بها فرص هائلة نتوقع من خلالها زيادة حصتنا السوقية وتوسيع انتشارنا في السوق، وهما مصر والسعودية.

في مصر، يواصل الاقتصاد أداءه الجيد في إطار تطبيق الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5.5 في المائة خلال السنة المالية الحالية، ومن المتوقع أن يظل قوياً على مدار العامين المقبلين. من جهة أخرى، انخفض معدل التضخم مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في العام 2017. وتواصل الحكومة المصرية السعى لتعزيز وضعها المالي وتهدف إلى خفض الدين العام. أدت تلك الخطوات إلى تعزيز ثقة المستثمرين ورفعت من القدرة التنافسية لمصر وزادت إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج.

وفي ظل تلك الخلفية الاقتصادية القوية وتحسن افاق نمو البيئة التشغيلية، ترتكز استراتيجيتنا الخاصة بالسوق المصري بتحقيق المزيد من النمو وتوسيع حصتنا السوقية مع زيادة التركيز على قطاع التجزئة الذي لا يزال ملئ بالفرص المستقبلية التي لم يتم استغلالها بعد.

وبالمثل في السعودية، من المتوقع أن يتسارع النمو غير النفطي إلى 2.5 في المائة في العام 2019 مقابل 2.0 في المائة في العام 2018 بدعم من مستوى الإنفاق القياسي في الميزانية والذي بلغ 290 مليار دولار أمريكي الموجه بصفة رئيسية نحو مبادرات تطوير البنية التحتية وتنمية القطاع الخاص. وتظهر أحدث البيانات زيادة في الإنفاق الاستهلاكي ونمو الائتمان الخاص.

وقد حصل بنك الكويت الوطني في العام 2018 على الموافقات اللازمة لتأسيس فرعين جديدين لأنشطته المصرفية، ونعمل حالياً على اعدادهما وتوفير الكفاءات المهنية اللازمة وغيرها من الاستعدادات المطلوبة لمواكبة عملياتنا الموجودة بالفعل. كما حصلنا ايضاً على رخصة هيئة السوق المالية السعودية التي تتيح لنا مزاولة أعمالنا في مجال إدارة الثروات بما يتيح لبنك الكويت الوطني تقديم خبراته الواسعة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول. وننظر للسوق السعودي باعتباره أحد الأسواق الحيوية التي يتوافر بها فرص واعدة للمجموعة.

وعلى مستوى المجموعة، فإننا نولي اهتماماً خاص للتكنلوجيا المصرفية. وفي هذا الصدد، أود أن أطلعكم على احدث التطورات على صعيد خارطة طريق التحول الرقمي، نظراً لأهميته المتزايدة لنمو المجموعة. حيث احرزنا تقدما ملحوظاً في وضع الأسس اللازمة للمنصة الإلكترونية للمعاملات المالية الرقمية للمجموعة، والذي يعد مركز الابتكار والتنفيذ المركزي لتقديم كافة الحلول الرقمية في أسواقنا المختلفة. ونتوقع أن تمثل هذه المنصة أساساً مرناً وديناميكياً وراسخاً لاستراتيجيتنا للتحول الرقمي وللمضي قدماً بخطى ثابتة وسريعة لنصبح بنك المستقبل.

وأخيراً قبل ان اترك الساحة لجيم، وكما تعلمون جميعاً، تم ترقية الكويت لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة وسيتم ضمها للمؤشر رسمياً في مايو 2020. كان لتلك الترقية أثر إيجابي على سوق المال الكويتي وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة الشركات المدرجة في بورصة الكويت وبورصة الكويت وهيئة أسواق المال لجهودهم المميزة لتحقيق هذا الإنجاز.

وهنا أود أن أختتم تعليقاتي لننتقل إلى جيم ميرفي، مدير عام المجموعة المالية لتغطية نتائجنا المالية الفصلية والقاء الضوء على نتائجنا المالية للربع الثاني من العام 2019 بمزيد من التفصيل وللإجابة عن استفساراتكم.

تفضل جيم.

جيم ميرفي: شكراً شيخة.

عمتم مساءً جميعاً واهلا بكم. يسعدني أن اقتنص هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية نصف السنوية للفترة المنتهية في يونيو 2019.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن نتائجنا المالية وتسجيل أرباح بقيمة 209.1 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2019 بما يمثل نمواً بنسبة 12.5 في المائة مقارنة بصافي الربح المسجل في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتعكس تلك النتائج اداءً قوياً للمجموعة بما يؤكد مواصلتنا للنمو من حيث استمرار ربحية أنشطة اعمالنا.

وبلغ صافي الربح 101.4 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل 107.7 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام، أي بتراجع بلغت نسبته 9.5 في المائة، مشيرا في الوقت نفسه إلى النتائج القوية للربع الأول. إلا أنه بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ارتفع صافي ربح الربع الحالي بنسبة 9.9 في المائة.

وقبل التعمق أكثر في التفاصيل الخاصة بتلك النتائج، أود اولاً ان ألقى الضوء على أوضاع البيئة التشغيلية منذ بداية العام الحالي حتى الان.

ظلت الأوضاع التشغيلية مواتية بصفة عامة، إلا إنه على الرغم من توافر فرص الأعمال تزايدت المنافسة ايضاً وأصبح الحرص على التسعير من أهم خصائص السوق. إلا أن التوجهات العامة للسوق تعد مشجعة وتشير أوضاع الفترة الحالية إلى استمرار الزخم القوي الذي شهدناه العام الماضي.

كما تواصلت الجهود الحثيثة لتنفيذ خطة التنمية الحكومية التي يتم تنفيذها على مدى سنوات متعددة. وإن كانت وتيرة اسناد المشاريع جاءت أقل من التوقعات وبمعدل أبطأ من الأعوام السابقة وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة تنفيذ المشاريع منذ بداية العام 2019، إلا اننا مازلنا نرى انها لا تتعدى كونها مسألة وقت فقط من خلال ترحيل المشاريع ونأمل في تسارع وتيرة نشاطها في غضون العام.

ومن ثم فإن انعكاس ذلك على القطاع المصرفي سيتمثل في التأثيرات المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية، وهو الأمر الذي سيساهم في استمرار توفير آفاق جيدة للأعمال وفرص التمويل مع مرور الوقت.

وبالعودة مرة أخرى إلى نتائجنا المالية وادائنا خلال تلك الفترة، كما ذكرت سابقاً، لقد سجلنا نمواً جيداً في الأرباح بلغت نسبته 12.5 في المائة بما يعكس قوة الأداء على

مستوى كافة عمليات المجموعة سواء كان ذلك داخل الكويت أو في اعمالنا الدولية في الخارج.

كما حافظ بنك بوبيان - البنك الاسلامي التابع للمجموعة على تحقيق معدلات نمو قوية. حيث بلغ صافي ربح بنك بوبيان 28.9 مليون دينار كويتي في الستة أشهر الأولى من العام، بنمو بلغت نسبته 12.1 في المائة.

كما واصلت عملياتنا الخارجية تحقيق اداءً مميزاً، وسوف ألقى الضوء لاحقاً خلال هذا الاستعراض على أهمية وجوهرية تنوع اعمالنا عند التطرق إلى مساهمة قطاعات الأعمال المختلفة والمتنوعة إلى إجمالي أرباح المجموعة.

وبلغ الفائض التشغيلي (ربح التشغيل قبل مخصص خسائر الائتمان وانخفاض القيمة) 306.0 مليون دينار كويتي، مسجلاً تراجعاً هامشياً عن العام الماضي. وارتفع اجمالي الدخل بنسبة 2.2 في المائة، في حين بلغ نمو التكاليف 7.9 في المائة.

لذا فان نمو صافي الربح بنسبة 12.5 في المائة كان مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض تكلفة المخاطر، حيث بلغ اجمالي مخصصات القروض 66.5 مليون دينار كويتي مقابل 86.5 مليون دينار كويتي في العام الماضي.

أما على صعيد الأداء الفصلي، بلغ الفائض التشغيلي للربع الثاني من العام الحالي 151.7 مليون دينار كويتي، أي أقل من الفائض التشغيلي في الربع الأول من العام 2019 فيما يعزى بصفة رئيسية لتأثير التقييمات المتعلقة بإيرادات الاستثمارات وأرباح التعامل بالعملات الأجنبية. كما يقارن الفائض التشغيلي البالغ 151.7 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2019 يقابل فائضاً تشغيلياً أكثر ارتفاعا بقيمة 158.2 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2018، وذلك على خلفية تراجع ايرادات الاستثمارات وأرباح التعامل بالعملات الأجنبية وارتفاع التكاليف.

وبالنسبة لصافي إيرادات التشغيل للنصف الأول من العام فقد بلغ 451.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2018 البالغ 442.2 مليون دينار كويتي، بنمو 2.2 في المائة.

أما بالنسبة للربع الثاني من العام، بلغ صافي إيرادات التشغيل 226.3 مليون دينار كويتي، مرتفعاً هامشياً مقارنة بأداء الربع الأول من العام 2019 البالغ 225.6 مليون دينار كويتي.

وتتمثل العوامل الرئيسية وراء نمو إيرادت التشغيل بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي في زيادة صافي إيرادات الفوائد بنسبة 2.3 في المائة وزيادة صافي الأتعاب والعمولات بنسبة 2.9 في المائة . ويعزىنمو صافي إيرادات الفوائد إلى النمو القوي في

حجم القروض والاستثمارات، إلا انه تأثر سلباً إلى حد ما على خلفية التراجع الهامشي في صافي هامش الفائدة.

وسأتطرق لاحقاً إلى الدوافع الرئيسية وراء حركة الدخل والهوامش والتكاليف عند تغطية الرسوم البيانية اللاحقة.

ويمكنكم رؤية مزيج إيرادات التشغيل في أسفل شريحة العرض الأولى من الجهة اليمنى. حيث ساهم صافي إيرادات الفوائد بنسبة 76 في المائة من اجمالي إيرادات التشغيل في حين كان نصيب إيرادات غير الفوائد 24 في المائة بما يتماشى مع أداء العام الماضي.

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الثاني.

سوف اتطرق الآن إلى أداء صافي إيرادات الفوائد خلال العام ودوافع النمو المحركة لهذا الأداء.

حيث بلغ صافي إيرادات الفوائد 344.4 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2019 مقابل 336.8 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق، أي بنمو بلغت نسبته 2.3 في المائة، بما يعكس بصفة رئيسية النمو القوي على صعيد حجم الإقراض والاستثمار.

وبالنسبة للربع الثاني من العام 2019، نلحظ أن صافي إيرادات الفوائد قد بلغ 173.2 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 1.1 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام الحالي وعند نفس مستويات الربع الثاني من العام 2018.

وبلغت الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد 26.3 مليار دينار كويتي في المتوسط خلال الستة أشهر الأولى من العام 2019، بزيادة 3.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويعكس هذا النمو في الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد نمواً قوياً في محفظة القروض والمحفظة الاستثمارية، وسوف أتطرق لها لاحقاً بمزيد من التفاصيل.

إلا اننا واجهنا تراجعاً هامشياً في صافي هامش الفائدة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، وهو الأمر الذي يعزى جزئياً إلى تأثير توقيت رفع سعر الخصم المحلي في الربع الأول من العام الماضي على محفظة القروض، حيث عادة ما تتزايد هوامش الربح بوتيرة سريعة نسبيا في الدورة التصاعدية نظراً لخصائص إعادة تسعير القروض بينما ننتظر التأثير الآجل لتكاليف التمويل حتى تصبح نافذة المفعول.

وبالنظر إلى الجانب الأيسر في أسفل هذه الشريحة نلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة قد بلغ ما نسبته 2.64 في المائة في النصف الأول من العام الحالي مقابل 2.68 في المائة في النصف الأول من العام 2018.

وبلغت تكاليف التمويل للمجموعة 2.16 في المائة في المتوسط خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي مقابل1.57 في المائة في النصف الأول من العام 2018.

وبلغ العائد 4.55 في المائة مقابل 4.08 في المائة في النصف الأول من العام 2018.

وفي الجانب الأيمن في أسفل شريحة العرض نتعرف على المكونات الرئيسية التي ساهمت في تراجع صافي هامش الفائدة بمعدل 4 نقاط أساس، أي من 2.68 في المائة في النصف الأول من العام 2018 إلى 2.64 في المائة في النصف الأول من العام 2019. وقد تأثر صافي هامش الفائدة بشكل إيجابي بواقع 47 نقطة أساس بفضل محفظة القروض والموجودات الأخرى، في حين أثر ارتفاع تكلفة الودائع على صافي هامش الفائدة في حدود 51 نقطة أساس.

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الثالث.

وسنستعرض الآن كيفية أداء إيرادات غير الفوائد خلال العام.

بلغت إيرادات غير الفوائد 107.5 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر الأولى من العام 2019، بنمو بلغت نسبته 2.0 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

ويتكون صافي إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ قيمته 107.5 مليون دينار كويتي من الاتعاب والعمولات بقيمة 78.7 مليون دينار كويتي وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 19.3 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى 9.5 مليون دينار كويتي من صافى إيرادات غير الفوائد الأخرى.

علماً بأن صافي الاتعاب والعمولات قد ارتفعت بنسبة 2.9 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وبالنسبة للربع الثاني من العام 2019، بلغ اجمالي إيرادات غير الفوائد 53.1 مليون دينار كويتي بتراجع هامشي مقارنة بالربع الأول من العام 2019 نتيجة لتأثير تقلب التقييمات المتعلقة بإيرادات الاستثمارات والعملات. إلا أن النقطة الأبرز هنا هي ارتفاع صافي الاتعاب والعمولات بنسبة 10.1 في المائة على أساس ربع سنوي.

كما انخفض إجمالي إيرادات غير الفوائد هامشياً مقارنة بالربع الثاني من العام 2018 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تأثير سعر الصرف إصداراتنا من سنداتنا الدولارية. إلا أن صافي الأتعاب والعمولات قد ارتفع بنسبة 4.6 في المائة.

كما أود أن أذكر هنا أن مصادر الأتعاب والعمولات تظل موزعة بشكل جيد عبر العديد من خطوط أعمالنا والمناطق الجغرافية المختلفة. حيث واصلت أعمالنا التجارية بما في

ذلك الخدمات المصرفية والإقراض وبطاقات الائتمان والتمويل التجاري والوساطة المالية وإدارة الأصول في توفير إيرادات أتعاب قوية على خلفية الأداء التشغيلي المميز.

وكما اعتدنا دائماً، فإن الجزء الأكبر من إيرادات غير الفوائد جاء من الأنشطة المصرفية الرئيسية، حيث يعد صافي الاتعاب والعمولات وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية من المصادر الرئيسية لإيرادات غير الفوائد. ولا تزال الأرباح المتعلقة بالتداولات والاستثمارات ضئيلة للغاية، حيث ساهمت بنسبة 1.6 في المائة فقط من إجمالي الإيرادات، كما كان الحال في العام الماضي.

بالانتقال إلى كيفية أداء مصروفات التشغيل، نجد أن اجمالي مصروفات التشغيل في الستة أشهر الأولى من العام 2019 قد بلغ 145.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنسبة 7.9 في المائة عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وكان هناك عدد من العوامل التي ساهمت في زيادة التكاليف وأود أن أغتنم الفرصة لتوضيح تلك الأسباب.

أحد تلك الأسباب يعود إلى الزيادات الانتقائية في الاستثمارات في عدد من أعمالنا والمناطق الجغرافية التي نعمل بها. حيث بدأنا عمليات جديدة لإدارة الثروات في السعودية بنهاية العام الماضي، ونحن بصدد توسيع بصمتنا من خلال زيادة الخدمات المصرفية التجارية هناك. بالإضافة إلى أننا نواصل المضي قدماً في توسيع نطاق عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

كما تكبدنا أيضاً تكاليف متعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي نتيجة لتحويل فرعنا السابق في فرنسا إلى شركة تابعة كاملة للمجموعة كوسيلة لحماية استمرارية العمل بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى المضي قدماً في الأعمال المعتادة للبنك، فإننا بالطبع ما زلنا ملتزمين بالمحافظة على استثمارات مناسبة وإضافية في مجالات التشغيل التي تساهم في تعزيز قيمة طويلة الأجل ومستدامة للمجموعة.

وواصلنا برنامجنا المستمر للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، حيث يواجه النموذج المصرفي العالمي تحديات شديدة، ليس أقلها الاضطراب الرقمي من الجهات الفاعلة في هذا المجال ولكن أيضًا من قطاع التكنولوجيا المالية سريع التطور. لذلك يجب أن نستجيب بشكل مناسب لهذه التحديات.

وبهذا الصدد، ضخت المجموعة استثمارات هائلة في النواحي التالية: (1) التطوير والتطبيق الانتقائي لأحدث حلول التقنية (2) تحديث منصات تكنولوجيا المعلومات (3) ضمان مرونة وقدرات الأمن السيبراني على أعلى المستويات.

حيث نركز على توجيه الاستثمارات بالتساوي نحو التقنيات التي تعمل على تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وكذلك التقنيات التي تعمل على تحسين الكفاءة والفعالية على المدى الطويل لعمليات مكاتب الدعم والمساندة.

كما قمنا مؤخراً بتعزيز نطاق الوظائف التنفيذية للبنك من خلال تعيين عدد من القياديين في مجموعة تكنولوجيا المعلومات. ويصاحب ذلك الالتزام ضخ الاستثمارات اللازمة لتدبير الموارد المطلوبة لدفع جدول أعمال الأنشطة الرقمية التي تم تحديدها بدقة.

وفي اطار تطرقنا لموضوع تكنولوجيا المعلومات، أود أن أشير إلى اننا بصدد الانتهاء من تشغيل مركز البيانات الجديد للمجموعة في مدينة الكويت، وهو مصمم وفقاً لأحدث معايير الأمان وأعلى المستويات العالمية.

وبمواصلة التحدث عن موضوع التكاليف، دخل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 حيز التطبيق في 1 يناير من العام الحالي، ويأثر هذا المعيار على المعالجة المحاسبية لعقود التأجير. حيث يتطلب هذا المعيار من الجهات المختلفة الاعتراف بعقود الإيجار في الميزانية العمومية بالمبالغ المستحقة أو من خلال تقدير قيمة استخدام الأصل العقاري وفقاً لمدة عقد الايجار، إلى جانب المطالبات المالية المتعلقة بقيمة دفعات الإيجار في المستقبل.

ويتمثل أبرز تأثير لهذا المعيار الجديد على بيان المركز المالي للمجموعة في الاعتراف بمصروفات الاستهلاك والفوائد المرتبطة بالإيجارات ذات الصلة بدلاً من إدراج نفقات الإيجار في المصاريف الإدارية الأخرى. وتمثل التأثير الجوهري في النصف الأول من هذا العام في زيادة الاستهلاك وخفض النفقات الإدارية الأخرى التي بلغت حوالي 4.6 مليون دينار كويتي، وبالتالي إعادة التصنيف بين فئات النفقات المختلفة.

ولنختتم موضوع التكاليف، يمكنني القول إنه في حين أن نسبة التكاليف إلى الدخل التي بلغت 32.3 في المائة قد شهدت ارتفاعاً هامشياً في الآونة الأخيرة استجابةً لمختلف برامج التكاليف والاستثمار إلا انها تضيف قيمة ومرونة لأعمال المجموعة على المدى البعيد، ما زلنا نشعر بالرضا عن تلك النسبة التي تعد منخفضة وفقاً للمعايير الدولية للقطاع المصرفي.

وننتقل الآن إلى المخصصات وخسائر انخفاض القيمة.

بلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة عن فترة الستة أشهر المنتهية في يونيو 2019 ما قيمته 67.1 مليون دينار كويتي مقابل 93.9 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2018. ونلحظ أن من ضمن ذلك المبلغ في النصف الأول من العام 2018، هناك 7.4 مليون دينار كويتي مخصص خسائر الائتمان متعلق بمخصص خسائر انخفاض القيمة لشركة زميلة.

وقد بلغت المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 35.7 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2019 مقابل 31.4 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2019، ومقابل 51.6 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2018.

وبلغ مخصص خسائر الائتمان كنسبة من الفائض التشغيلي للمجموعة 21.7 في المائة في النصف الأول من العام 2019، فيما يعد ادنى بكثير من مستويات العام الماضي وهو الأمر الذي يعد من التطورات الجيدة جداً لأعمال المجموعة.

وسوف اقتنص هذه الفرصة لأعيد التذكير مرة أخرى بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بضرورة احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كالقيمة االأعلى ما بين طريقة احتسابها وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 أو احتساب المخصصات بناءً على توجيهات واحكام بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

ونظراً لان الوضع الثاني ينطبق علينا، لذا قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية الأخرى فقط والتي لم يكن لها تأثير يذكر خلال الفترة المالية الحالية.

وننتقل الآن إلى الرسم البياني الرابع.

وأود الآن العودة مجدداً إلى موضوع تنوع إيرادات المجموعة.

يتميز بنك الكويت الوطني بوضع فريد من حيث انتشار عملياته على الصعيد الجغرافي، هذا إلى جانب قدرته على ممارسة الأعمال المصرفية على الجانبين التقليدي والإسلامي، ويمنح هذا التنويع درجة كبيرة من المرونة لأرباح المجموعة ويوفر ما نعتبره ميزة تنافسية ممتازة للمجموعة.

وكما ذكرنا سابقاً، قمنا بتأسيس شركة جديدة لإدارة الثروات تخضع لرقابة هيئة السوق المالية السعودية في أواخر العام الماضي، كما اننا حالياً بصدد افتتاح فرعين إضافيين للخدمات المصرفية التجارية هناك. وتعتبر تلك احدى الخطوات الهامة التي تحسن تواجد وانتشار بنك الكويت الوطني في ثلاث مدن هي جدة والرياض والخبر.

كما قمنا مؤخراً بتعزيز قدراتنا على صعيد الخدمات المصرفية الخاصة من خلال إنشاء هيكل مصرفي شامل على مستوى المجموعة تتمثل مهمته في تنمية وتنسيق أعمالنا المصرفية الخاصة عبر شبكتنا الدولية.

وكما ذكرنا آنفاً، لم تنجو المجموعة من تبعات المشاكل والتكاليف المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وتأثيرات ذلك على عملياتنا الدولية. وسعياً منا لحماية تواجد أعمالنا في أوروبا على أفضل وجه، قمنا بتحويل أنشطة الفرع الفرنسي لبنك الكويت الوطني (إنترناشيونال) (بي.إل.سي) إلى بنك الكويت الوطني – فرنسا ش.م، المؤسسة المالية الفرنسية المملوكة بالكامل من قبل مجموعة بنك الكويت الوطني.

وبالعودة مجدداً للرسم البياني، نجد أن الهدف منها توضيح تأثير جدول أعمال التنوع على الأداء المالي للمجموعة.

وسوف نغطي أولاً التنوع الجغرافي.

بلغت الإيرادات التشغيلية للعمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني 109.1 مليون دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 7.1 في المائة مقارنة بالعام السابق. وبلغت مساهمتها بنحو أقل من العام الماضى بنسبة 3.2 في المائة من أرباح المجموعة في النصف الأول من العام 2019، أي اقل هامشياً من مستويات العام الماضي نظراً لتزايد تكاليف الاستثمارات والمصاريف المتعلقة بعملياتنا الخارجية كما اسلفنا الذكر.

وستلاحظون الآن بالنظر إلى الرسم البياني الدائري على الجانب الأيمن في أعلى الشاشة أن مساهمة العمليات الخارجية للإيرادات التشغيلية للمجموعة قد زادت بشكل طفيف إلى نسبة 24 في المائة مقابل 23 في المائة في العام الماضي.

أما بالنسبة لمساهمة عملياتنا الخارجية في اجمالي أرباح المجموعة فقد تراجعت إلى 26 في المائة مقابل 30 في المائة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع تكلفة المخاطر في الكويت.

وتمتد حالياً عمليات المجموعة في 14 دولة خارج الكويت بما في ذلك بالطبع مصر، حيث تمت زيادة عدد افرع البنك في مصر خلال هذه الفترة المالية من 46 إلى 50 فرعاً.

أما على صعيد الأعمال المصرفية الإسلامية للمجموعة، يواصل بنك بوبيان، الذراع الاسلامية للمجموعة، تحقيق أداءً ممتازاً، حيث تمكن من تحقيق أرباح بلغت قيمتها 28.9 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2019 مقابل 25.7 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2018، بنمو قوى بلغت نسبته 12.1 في المائة على أساس سنوي.

واخيراً بالنظر إلى الرسم البياني نلحظ تركز 47 في المائة من موجودات المجموعة في العمليات التقليدية المحلية داخل الكويت، و 36 في المائة في العمليات الخارجية، و17 في المائة في بنك بوبيان.

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الخامس.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة الحركة المتعلقة بحجم أهم الأعمال الرئيسية خلال هذه الفترة المالية.

نذكر أن صافي إيرادات الفائدة قد ارتفع بنسبة 2.3 في المائة مقارنة بالعام الماضي وكان من اهم العوامل التي ساهمت في تحقيق ذلك النمو الهائل في حجم الأعمال خلال تلك الفترة.

وارتفع إجمالي الموجودات إلى 27.9 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 3.4 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي فيما يعزى بصفة أساسية لنمو محفظة القروض والاستثمارات.

حيث بلغت محفظة القروض 16.2 مليار دينار كويتي، بنمو 1.0 مليار دينار كويتي خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في يونيو 2019، بما يمثل نمواً قوياً بنسبة 6.5 في المائة على أساس سنوي.

علماً بأن الجزء الأكبر من ذلك الرقم تم تحقيقه منذ بداية العام 2019، حيث سجلت محفظة القروض نمواً بنسبة 4.6 في المائة منذ نهاية العام 2018.

من جهة أخرى، بلغت ودائع العملاء 15.5 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 7.5 في المائة بالمقارنة مع يونيو 2018 وبنحو 7.4 في المائة مقارنة بديسمبر 2018، وأود أن أشير هنا بهدف التوضيح أن ودائع العملاء الواردة هنا لا تشمل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يتماشى مع أسلوب عرض ودائع العملاء في البيانات المالية المعلنة للمجموعة.

ومن أهم النقاط التي نود عرضها هنا اننا مازلنا نواصل تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة. حيث شهدنا نمواً قوياً في الودائع الرئيسية للمجموعة، وأود أن اشير على وجه الخصوص إلى النمو الممتاز للودائع المصرفية للأفراد في الكويت، بما يؤهلنا للتقليل من الإعتماد على الودائع ذات الطبيعة المؤسسية.

ويعكس النمو المطرد في ودائع عملاء التجزئة التركيز على هذا الجانب من اعمالنا في الآونة الأخيرة، بما في ذلك التركيز على استحداث وابتكار منتجات جديدة وذات صلة وتقديمها إلى السوق، هذا الى جانب تمكننا من الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وسمعته الطيبة وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، نرى على الجانب الأيمن في أسفل الرسم البياني ان ودائع العملاء تشكل حالياً 66 في المائة من مزيج تمويل المجموعة، والذي يعد مرتفعاً إلى حد ما عن الفترات السابقة.

وصلنا إلى شريحة العرض قبل الأخيرة.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية على بعض المعايير ومقاييس الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية لفترة الستة أشهر الأولى من العام 2019 ما نسبته 13.2 في المائة مقابل 12.3 في المائة في النصف الأول من العام 2018 و12.0 في المائة للعام 2018 بأكمله.

في حين بلغ العائد على متوسط الأصول 1.53 في المائة مقابل 1.41 في المائة في النصف الأول من العام 2018 و1.38 في المائة للعام 2018 بأكمله.

وبلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية يونيو 2019 ما نسبته 16.6 في المائة مقابل 17.2 في المائة بنهاية ديسمبر 2018، علماً بان ارباح السنة الحالية لم يتم اخذها في الاعتبار عند احتساب نسبة الفترة المالية المرحلية.

ويبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى 14.6 في المائة، في حين تصل نسبة كفاية رأس المال الأساسي الشريحة 1 - حقوق المساهمين إلى 13.3 في المائة كما في نهاية يونيو 2019.

أما فيما يتعلق بمعايير جودة الأصول، نجد ان نسبة القروض المتعثرة الى إجمالى المحفظة الائتمانية قد بلغت 1.39 في المائة في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 234.3 في المائة، بما يتماشى مع النسب المحتسبة بنهاية العام 2018، أي أنها ما تزال عند مستويات مريحة جداً.

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أعلق على توقعاتنا للعام 2019 .

بصفة عامة، نتوقع استمرار الزخم والاتجاهات التي شهدناها حتى الآن هذا العام.

وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بنمو القروض. حيث بلغ نمو القروض في الأشهر الستة المنتهية في يونيو 2019 ما نسبته 4.6 في المائة. ونتوقع أن نشهد المزيد من النمو الأحادي الرقم لفترة الاثني عشر شهراً مع إمكانية تحقيق ارتفاعاً اعلى.

بلغ متوسط هامش صافي الفائدة 2.64 في المائة كما في الستة أشهر المنتهية في يونيو 2019. ومستقبلياً، فأنه على الرغم من ان آفاق أسعار الفائدة الدولية عرضة في الوقت الحاضر لتكهنات عديدة وأصبحت من موضوعات النقاش الساخنة، إلا اننا لا نتوقع قيام

بنك الكويت المركزي بتغيير سعر الخصم الرئيسي خلال العام 2019. وبطبيعة الحال، يمكن لهذا الرأي أن يطرأ عليه التغيير. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في الوقت الحالي، إذا ظل سعر الخصم الخاص ببنك الكويت المركزي ثابتاً كما افترضنا، فمن ثم سيظل صافي هامش الفائدة مستقراً على نطاق واسع مع احتمال وجود بعض الضغوط السلبية التي تعكس التحديات المتعلقة بكل من التسعير والبيئة التشغيلية.

فيما يتعلق بنسبة التكلفة إلى الدخل، والتي بلغت في المتوسط 32.3 في المائة خلال الستة أشهر المنتهية في يونيو 2019، نتوقع أن تظل هذه النسبة قريبة من المستويات الحالية مع ملاحظة ضغط تصاعدي طفيف بسبب التكاليف المرتبطة بجداول أعمالنا المتعلقة بالتطوير والتوسع الرقمي. لذلك فان التوجهات الاسترشادية لتلك النسبة سوف تتراوح ما بين 32-33 في المائة.

وانخفضت تكلفة المخاطر مقارنة بالفترات السابقة إلى 82 نقطة أساس في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، ونفترض حالياً استقرار ذلك المعدل في نفس النطاق أو قريباً من ذلك للعام بأكمله.

من هذا المنطلق، فانه عند تجميع كافة العوامل مع افتراضية حدوث ما ذكرناه مسبقاً، فإنه من المتوقع أن يستقر معدل نمو الأرباح الذي أعلنا عنه عن فترة الستة أشهر الأولى من العام الحالي في نطاق رقم ثنائي العدد للعام بأكمله.

وأخيرا على صعيد معدل كفاية رأس المال، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال 16.6 في المائة كما في نهاية يونيو 2019. وأود أن أوضح أنه سيكون هناك بعض التغييرات القادمة والتي تتعلق بإحتساب المعدل.

وبهذا أصل إلى نهاية الاستعراض الذي أقدمه لكم.

وقبل أن ننتقل إلى أمير مرة أخرى، يسعدني ان أوجز ما قدمته لكم بقولي اننا استهللنا العام 2019 ببداية جيدة. حيث استمر نمو الأعمال القوي والمستدام على صعيد كافة أنشطة المجموعة وذلك على الرغم من البيئة التنافسية الشديدة في جميع الأسواق مما سيؤدى الى بعض الضغوط على هامش صافى الفائدة.

وفي ظل تلك الخلفية، تم تسجيل معدلات نمو معتدلة بالنسبة للإيرادات. من جهة أخرى، يعكس بيان الدخل أيضاً استراتيجية المجموعة والتوجه المستقبلي فى الزيادة المتدرجة لتكاليف الاستثمار كما تطرقت إليها سابقاً. حيث تواصل المجموعة الاستثمار في موظفيها وفي التقنيات الناشئة بالإضافة إلى الاستثمار بشكل انتقائي لترسيخ بصمتها الجغرافية بهدف الحفاظ على مكانة البنك الريادية وأدائه المستقبلي.

وكالعادة، من الأمور الداعية للاطمئنان ان نستفيد من استراتيجية تنويع قاعدة مصادر الدخل بما يدعم أداء المجموعة بصفة شاملة.

وبالنظر إلى المستقبل، نأمل أن يستمر الزخم الذي شهدناه حتى الآن منذ بداية العام الحالي بغض النظر عن التحديات التى نواجهها على الصعيد المحلى وفى بعض الأسواق الأخرى أيضاً.

شكراً لكم على وقتكم الثمين.

وننتقل الان مرة أخرى إلى أمير.

أمير حنا: شكراً لك جيم. واشكركم جميعا على حسن الاستماع.

بدأنا في تلقي الأسئلة. سنتوقف لدقيقة حتى تصلنا كل الأسئلة ثم نبدأ تباعاً في الرد عليها.

لقد عدنا مجدداً ونحاول الآن تجميع الأسئلة المتشابهة والتي تدور حول موضوع واحد حتى نسهل الإجابة عليها مجتمعة.

سوف نبدأ بالإجابة على الأسئلة التي تغطي نطاقاً واسعاً، ولدينا هنا سؤال عن المشاريع التنموية ورؤية الاقتصاد الكلي. يقول السؤال: هل يمكنكم التحدث عن تقدم الحكومة في اسناد وتنفيذ المشاريع؟ وهل لك ان تطلعنا على أحدث التطورات المتعلقة بإقرار قانون الدين العام الجديد؟

شيخة البحر: حسناً، دعني أبدأ بالحديث عن موضوع المشاريع في الكويت أولاً.

ازداد تركيز الحكومة الكويتية على زيادة الإنفاق الاستثمارى كأولوية لتطوير بنيتنا التحتية نظراً للفجوة في استحداثها بالفترة الأخيرة بالمقارنة بدول الجوار الخليجية، لذا امامنا الكثير من العمل المطلوب في هذا المجال.

وللعلم، فانه حتى شهر يوليو الحالي هناك 5 مشاريع نأمل أن يتم الانتهاء من عملية طرحها هذا الشهر، وتصل قيمتها الاجمالية إلى 1.02 مليار دولار وترتكز بصفة رئيسية في مجال النفط والطاقة. كما تم اسناد 12 مشروعاً منذ بداية العام الحالي حتى وقتنا الحاضر في يوليو 2019، بقيمة اجمالية تصل إلى ملياري دولار، في حين أن هناك 15 مشروعاً تم الانتهاء من طرحها إلا انه لم يتم اسنادها بعد بقيمة اجمالية 3.2 مليار دولار.

لذا كما ترى، فان الساحة مليئة بالمشروعات في الكويت، فهناك 32 مشروعاً بقيمة اجمالية تتخطى 5.5 مليار دولار.

أما بالنسبة لقانون الدين العام، فمازال على جدول اعمال الحكومة ومجلس الأمة. واعتقد انه سيتم التوصل إلى اتفاق على تجديد سقف الدين القائم حالياً بقيمة 10 مليار دولار ثم قد تتم الموافقة على رفع ذلك الرقم إلى 25 مليار دولار.

أمير حنا: أرى العديد من الأسئلة المتعلقة بصافي هامش الفائدة، وتكلفة التمويل وما لسياسات الاحتياطي الفيدرالي من تأثير على ذلك الجانب. وسوف نجمعهم جميعاً في تعليق واحد.

جيم.

جيم ميرفي: تتعلق بعض من تلك الأسئلة بالأداء الذي شهدته الهوامش مؤخراً في حين يتعلق البعض الآخر بتأثير أي تغيرات مستقبلية في معدل الفائدة. لنبدأ بالجزء الأول، بالنسبة للهوامش فقد تراجعت كما ذكرت في الاستعراض الذي قدمته منذ قليل نتيجة لبعض التأثيرات التي لاحقت رفع أسعار الفائدة الأخير. وظهر لدينا التأثير على كلفة التمويل بأثر رجعي عندما تم رفع أسعار الفائدة خلال فترة المقارنة، لذا شهدنا ذلك الحاجز وقت رفع أسعار الفائدة العام الماضي. ومع مرور العام، كان طبيعياً أن ترتفع كلفة التمويل مع إعادة تسعير الودائع طويلة الأجل. لذا كان من الطبيعي ان يحدث تراجعاً بسيطاً خلال العام بالنسبة للهوامش.

ومستقبلياً، فانه على الرغم من أهمية الخطوات التي سيتبعها الاحتياطي الفيدرالي بخصوص أسعار الفائدة، إلا انه الأهم بالنسبة لنا هو التركيز على توجهات بنك الكويت المركزي وسياساته المتعلقة بسعر الخصم.

حيث نفترض حتى الآن انه على الرغم من تزايد التوقعات المساندة لخفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة، إلا اننا لا نتوقع قيام المركزي الكويتي بخفض سعر الخصم. إلا انه في حالة تم خفض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس، فسيكون تأثير ذلك على قائمة الدخل في حدود تتراوح ما بين 8 إلى 10 مليون دينار على مدار عام كامل. لكنه بالنسبة للوقت الحاضر، لا نتوقع قيام المركزي الكويتي بخفض سعر الخصم إ لا ان ذلك التوجه قد يتغير بالطبع فيما بعد.

أمير جنا: على صعيد العمليات الدولية، يقول السؤال، هل يمكن ان توضح تفاصيل مساهمة العمليات الخارجية بنسبة 26 في المائة من اجمالي أرباح المجموعة؟ وما مدى أهمية السوق التركي ومساهمته فيها؟

جيم ميرفي: حسناً، تعتبر أعمالنا في مصر الأكثر اسهاماً في نسبة ال 26 في المائة من عملياتنا الدولية، حيث تساهم تلك العمليات في حدود 8 إلى 9 في المائة من اجمالي الأرباح. اما النسبة

الباقية فموزعة على باقي الأسواق. حيث ان لدينا انتشار واسع منذ سنوات عديدة حيث يغطي نطاقها العديد من الدول سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي او الدولي. وكما ذكرت السيدة/ شيخة البحر في بداية كلمتها الافتتاحية، ان عملياتنا الدولية وصلت الى مرحلة النضج. واجمالاً، تشترك بقية الأسواق التي نعمل بها في المساهمة فى أرباح المجموعة بتلك النسبة المتبقية.

بالنسبة للسوق التركي، لا تلعب مساهمتنا في تركيا دوراً في نتائجنا المالية باي شكل من الاشكال ولا تساهم في صافي ارباحنا. وننظر إليها الآن بصفتها استثمار وليس كسوق نعمل به. ويمكننا القول اننا لا نتأثر نهائياً باي من الاحداث التي قد تقع في تركيا او أي شيء قد يطرأ على استثمار البنك في تركيا.

أمير حنا: يبدو ان بنك الكويت الوطني لديه استثمارات جديدة في الأصول الثابتة، هل لك ان تساعدنا على فهم أي من الاستثمارات يتم حالياً؟

جيم ميرفي: هناك نوعان من الأصول: أولاً: نقوم حالياً بتأسيس تحفة معمارية كمقر رئيسي للبنك في مدينة الكويت. حيث نتواجد في العديد من المواقع حالياً، ومنها مستأجرة إلى جانب المباني التي نمتلكها. لذا سنقوم ببساطة بتوحيد تواجدنا في المقر الرئيسي الجديد والذي نأمل ان يتم إنجازه قبل نهاية العام الحالي او على اقصى تقدير في بداية العام المقبل.

كما قمنا ايضاً بالاستثمار بقوة في مركز البيانات كما اسلفت الذكر في العرض. وقد تم اعداده على اعلى المواصفات العالمية ويقع هنا في مدينة الكويت. كما نقوم ايضاً بالاستثمار بصفة عامة في الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وكل ما نتطلبه لمواكبة التقدمات التقنية المتواصلة.

أمير حنا: نتلقى أسئلة مكررة. سننتظر لحظة حتى نحصل على أسئلة جديدة .

تلقينا مرة أخرى سؤالاً بخصوص العمليات الخارجية، وينصب هذا السؤال على آفاق النمو المتعلقة بعمليات مصر بصفة رئيسية وأداء السوق المصري.

شيخة البحر: بالنسبة لمصر، نواصل ادائنا الجيد في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة المصرية كما ذكرت من قليل. وتشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5 في المائة تقريباً خلال السنة المالية الحالية، كما يتوقع له ان يحتفظ بأدائه القوي على مدار العامين القادمين مع تراجع معدل التضخم مقارنة بأقصى ارتفاعاته التي سجلها في العام 2017.

كما تواصل الحكومة المصرية توطيد موقفها المالي وتسعى لتقليص الدين العام. لذا نرى ان البيئة التشغيلية تعد إيجابية في ظل مساعي الحكومة المصرية لزيادة التنافسية واجتذاب المزيد من الاستثمارات وزيادة ايرادات السياحة وتحويلات الوافدين من الخارج.

عملياتنا هناك قوية للغاية كما ذكر جيم. ونرى ان مصر سيتزايد دورها ومساهمتها في صافي ربح المجموعة. ويتوجه تركيزنا في المستقبل على قطاع التجزئة والذي نرى فيه فرصاً كبيرة للنمو في المستقبل.

جيم ميرفي: يمكنني استقبال سؤال أخير، حيث يطلب أحد المشاركين توضيح أمراً تطرقنا إليه منذ قليل.

تصل مساهمة مصر في أرباح المجموعة في حدود 8-9 في المائة. كما يسأل هنا عما إذا يمكن ان اشرح بالمزيد من التفاصيل عن خفض المخصصات. لو كنت من المتتبعين لأداء بنك الكويت الوطني خلال السنوات السابقة، ستلحظ اننا للعديد من السنوات. وقد أنهينا تلك المرحلة من بناء المخصصات ونرى ما يمكن ان نطلق عليه الان تكلفة المخاطر الطبيعية مقارنة بالسنوات السابقة.

أمير حنا: حسناً، لا يوجد أي أسئلة إضافية في الوقت الحاضر.

لذا سنقوم بإنهاء المكالمة. شكراً لكم على حسن استماعكم ونعود مرة أخرى للبدالة.

عامل البدالة: سيداتي وسادتي، نصل بذلك إلى نهاية مكالمة اليوم .

شكراً لمشاركتكم الكريمة. يمكنكم انهاء المكالمة الآن.